# الجزائروالانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة:

## (المعيقات – الفرص المتاحة)

# *Algeria and the difficult openness to the World Trade Organization: (impediments - opportunities)*

عبداللاوي الزهرة*[1]، د.كاكي عبد الكريم[2]

[1] مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر ، جامعة زيان عاشور بالجلفة،الجزائر، zohraabdellaoui13@gmail.com

[2] مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، doct1984@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/08/15 تاريخ القبول: 2022/10/25

**الملخص:**

على غرار بلدان العالم، يحق للجزائر الاندماج في السوق العالمية والمشاركة في تعزيز نظام تجاري دولي عادل ومتوازن وشفاف. حيث في 18 ديسمبر 1962، تم الاعتراف بالجزائر كعضو في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. (GAAT) بمجرد إعلان الاستقلال، و أبدت اهتمامها بالمشاركة في هذه الاتفاقية. وبهذه الصفة، شاركت الجزائر في مختلف جولات هذه المنظمة. ، بما في ذلك جولة أوروغواي، التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

و في هذا السياق، ينبغي الاعتراف بالتأخير في المفاوضات بشأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. وترجع هذه الحالة إلى أهمية الرهانات الاستراتيجية التي تمثلها لجزائر وإلى تعقيد مسائل تكييف نظامها التشريعي والتنظيمي مع معايير وأنظمة منظمة التجارة العالمية. غير أنه خلال هذه الفترة، أحرزت تقدم كبير في هذا الصدد، ولا تزال هذه الجهود مدعومة بعمل دبلوماسي دينامي يمكّن الجزائر من الانضمام إلى هذه المنظمة وضمان الحقوق والالتزامات الناشئة عن انضمامها إليها.

**لكلمات المفتاحية:** الغات، منظمة التجارة العالمية ،الانفتاح التجاري، التجارة الخارجية، الإصلاحات الاقتصادية.

**تصنيف JEL:** *F53، P33 F41، B27، B52.*

***Abstract :***

*Like the countries of the world, Algeria has the right to integrate into the world market and to participate in the promotion of a fair, balanced and transparent international trading system. On 18 December 1962, Algeria was recognized as a member of the General Convention on Tariffs and Trade. (GAAT) as soon as independence was declared, and expressed an interest in participating in this Convention. As such, Algeria participated in the organization's various tours. s Trade ", including the Uruguay Round, which led to the establishment of the World Trade Organization in 1995.*

*In that context, the delay in negotiations on Algeria's accession to the World Trade Organization should be recognized. This situation is due to the importance of Algeria's strategic bets and the complexity of the issues of adapting its legislative and regulatory system to WTO standards and regulations. During this period, however, significant progress has been made in this regard, and these efforts continue to be supported by dynamic diplomatic work that enables Algeria to join this Organization and ensure the rights and obligations arising from Algeria's accession.*

***Key Words :*** *GATT, WTO, Trade openness, foreign trade, Economic reforms.*

***JEL Classification:*** *F53 ،.P33 F41 ،B27 ،B52.*

* المؤلف المرسل: عبداللاوي الزهرة : zohraabdellaoui13@gmail.com

**1. مقدمة:**

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة خاصة في الفكر الاقتصادي، بالنظر إلى حجم المعاملات المتبادلة التي تجري بين الدول في سياق التجارة الدولية، حيث يخضع نشاطها في مختلف الدول لتشريعات تقيدها أو تحررها من مختلف الحواجز في إطار السياسات التجارية. ونلاحظ أن العولمة أدت إلى زيادة تدفق التجارة الدولية في السلع والخدمات وفرضت سيطرتها و توسعها من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية وإبرام عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية، ومن ثم إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية.

وفي خضم التحولات الاقتصادية العالمية، تحاول الجزائر المشاركة في الاقتصاد العالمي. إذ تشهد أيضا تحولات اقتصادية شاملة، حيث تقوم بتعبئة وتوجيه قطاعاتها الاقتصادية لتلبية احتياجات الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، على أساس ترشيد ثروتها النفطية، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث شهدت السياسة التجارية الجزائرية عدة تحولات، من خلال الوسائل والأدوات والحرية منذ الاستقلال وحتى اليوم. وكان للسياسة الاقتصادية والنموذج الإنمائي آثارهما على التغييرات التي تمت في الجزائر.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى التكيف مع النظام الدولي الجديد الذي تجلى في رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، نظرا لما تتيحه هذه الهيئة من فرص أفضل لإنعاش الاقتصاد، وتسير العملية وفقا لإجراءات مدروسة، مشيرة إلى اعتماد سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التجارة الخارجية والاندماج في سلسلة القيم الإقليمية والدولية، و من بين الإصلاحات الواردة في الملف المعدل لقاعدة الاستثمار «49/51»، التي تحدد المشاركة الأجنبية إلى 49٪ مقارنة بـ 51٪ من المساهمة الجزائرية في أي مشروع استثماري في البلاد، حيث أن هذه الخطوة تعمل على على جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة حجم المبادلات التجارية.

**في ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي:**

**فيما تتمثل فرص انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية؟ وما أهم المعيقات التي تعترض انضمامها؟**

**الفرضيات:**

ينطلق البحث واعتبارا مما سبق، من مجموعة الفرضيات التالية:

- تفتقد الجزائر إلى نظام تجاري تبادلي يؤهلها للاندماج في معترك التنافسية الدولية الشرسة.
- يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي من أهم دوافع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية خاصة بعد أن أصبح العالم أحادي القطب وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.
- إن الجزائر كغيرها من الدول التي قامت بالعديد من الإصلاحات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كانت إصلاحات 1990 نقطة انعطاف حاسمة في تاريخها.

**أهمية الدراسة:**

على ضوء مشكلة البحث وفرضيته، تكمن أهمية البحث في معرفة موقع الجزائر في النظام الاقتصادي الدولي العالمي خصوصا بعد قيام منظمة التجارة العالمية كإطار متخصص ومسؤول يُعنى بالإشراف على التجارة الدولية بجميع مجالاتها والتي تفرض مستويات عالية من المنافسة.

**أهداف الدراسة :**

على ضوء أهمية الدراسة فان البحث يهدف إلى:

- تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وبحث إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.
- إلقاء نظرة عن مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات التي جرت بهذا الخصوص.
- توضيح كل من المعيقات والفرص التي تواجه الجزائر في سبيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

**منهجية الدراسة :**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الإطار النظري للانفتاح التجاري والإصلاحات الاقتصادية ومحاولات الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذا المنهج التحليلي لتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بتطور الميزان التجاري الجزائري.

## 2. الجزائروتحرير التجارة الخارجية

عرفت الدول خلال الفترة الأخيرة تغيرات وتطورات سريعة في علاقاتها الاقتصادية الدولية من تحرير للتجارة الدولية، وإزالة مختلَف الحواجز والقيود عليها. وتسعى الجزائر مثل باقي دول العالم إلى مواكبة الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، حيث تهدف من خلال إصلاح سياستها التجارية إلى تسهيل تدفق منتجاتها المحلية نحو الأسواق الدولية، بهدف التمركز والانتشار من جهة، وزيادة كفاءة حصص الاستيراد والتصدير من جهة أخرى.

### 1.2. ماهية الانفتاح التجاري.

**1.1.2. تعريف الانفتاح التجاري :** "يقصد بالانفتاح التجاري تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية. (حيدوش، عاشور، 2015، صفحة 356)

**2.1.2. أهداف سياسة التحرير التجاري :** تهدف الدول من وراء إتباع سياسة التحرير التجاري إلى تحقيق مجموعة من المكاسب منها ما يلي: (حيدوش، عاشور، 2015، صفحة 357) :

- يمكن الانفتاح التجاري الدول من التخصص في إنتاج السلع المناسبة وبتكاليف منخفضة، مما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة ويؤدي إلى حسن استغلال الموارد وبذلك يحدث تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج.
- يتوقف تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج على اتساع السوق، فإذا كانت هناك حرية في التبادل فهذا يؤدي إلى اتساع السوق لأن زيادة المبادلات تنتج عن زيادة الطلب.
- يؤدي الانفتاح على العالم الخارجي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها محليا، وهذا من شأنه أن يعود بالمنفعة على المستهلك والمنتج في آن واحد، كما يمنع قيام الاحتكارات.
- يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة المنافسة بين الدول في إنتاج السلع وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج.

**2.2. التجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.**

نظرا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، فقد جعل ذلك من الضروري للسلطات الجزائرية إجراء إصلاحات أكثر عمقا وشمولا على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خاصة بعد انهيار الاشتراكية، واتباع الدول للنمط الاقتصادي الليبرالي.

وقد عرفت الإصلاحات نقلة نوعية في بداية التسعينات مع الحكومة الثانية التي جاءت بعد صدور دستور 1989، حيث كرّس ذلك ميدانيًا من خلال صدور مجموعة من القوانين التي عززت التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، منها صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 في 14 أفريل 1990، وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، فضلاً عن اتخاذ عدة تدابير وإجراءات منها: (بغداد كربالي، 2005، صفحة 14)

- رفع الدعم المقدم للمنتجات سواء المحلية أو المستوردة، وتحرير الأسعار حيث أصبحت تتحدد حسب قوى السوق، وترك قيمة الدينار تتراجع ثم تخفيضها في أواخر سنة 1991، على إثر اتفاق مع صندوق النقد الدولي، كذلك تطهير المؤسسات الاقتصادية القابلة للاستمرار وتصفية المؤسسات العاجزة.
- تخفيض النفقات الحكومية والاستيراد.
- مراقبة تطور القروض الداخلية و الخارجية، وتطور الكتلة النقدية، إلى جانب هذا قامت السلطات العمومية بإجراءات تهدف إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية، تمثلت في إعادة تمويل ديون تقارب 1,5 مليار دولار مع مجموعة من الدائنين تحت إشراف القرض الليوني، وإعادة التمويل مع إيطاليا بملغ قدره 2,4 مليار دولار خلال سنتي (91 -92).

كما تجدر الإشارة أنه صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة، أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة تتمثل في: (راتول محمد، 2001، صفحة 344)

- استمرار ارتفاع المديونية الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي، وعجز في ميزان المدفوعات.
- ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية التي بلغت 50% من حاجات البلاد.
- الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل، حيث بلغت سنة 1991 بـ 27,9 مليار دولار، أما خدمة الديون في سنوات (1991 ،1992، 1993) فبلغت على التوالي 9,5 مليار دولار، 9,3 مليار دولار، وأكثر من 9 مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات هذه الفترة على التوالي 12,9، 12,15، 11 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمة الديون، حيث سجلت 82.2% سنة 1993، ويرجع ارتفاع نسبة خدمة الديون نسبة إلى انخفاض إيرادات صادرات المحروقات، وارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة من جهة أخرى، حيث سجلت الجزائر عجزًا كبيرًا في هذا المجال.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لصالح الدول المصنعة.

**3.2. مراحل التحرير التجاري في الجزائر:**

عرفت الجزائر في إطار سعيها لتحرير تجارتها الخارجية من جهة، وفتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتها المحلية من جهة أخرى، إلى سن مجموعة من القوانين والنظم، وعقد شراكة مع الاتحاد الأوربي، والعمل على

الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وتمت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ثلاث مراحل أساسية كالآتي: (عبدالقادر مطاي ؛ عمر دلال فؤاد؛، 2019، صفحة 192)

- **مرحلة ما قبل 1990:** وتعبر عن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بحيث خلال هذه المرحلة المؤسسات الناشطة في الدولة كانت مؤسسات عمومية، وتميزت أيضا بإتباع سياسات حمائية بالإضافة إلى سياسة الدعم وهذا ما نتج عنه إختلالات اقتصادية كبيرة.

- **مرحلة التحرير المقيد للتجارة 1990-1991:** تميزت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض وجاء هذا القانون لتعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان له انعكاس على التجارة الخارجية كما تضمنت هذه المرحلة كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في السابق.

- **مرحلة التحرير الجزئي 1991-1994:** تميزت المرحلة السابقة باقتصاد التجارة الخارجية على فئة معينة (الوكلاء المعتمدون وتجارة الجملة واستخدام قائمة المحظورات من قبل الوزارة وضرورة توفير رصيد من العملة الصعبة، وجاءت هذه المرحلة لتخطي هذه النقاط المذكورة وذلك بسماح لكل متعامل طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم في الجزائر دون قيود شرط تمرير كل عملية عبر بنك تجاري معتمد لدى بنك الجزائر (التوطين البنكي).

- **مرحلة التحرير التام للتجارة ما بعد 1994:** تميزت هذه المرحلة بإلغاء جميع القيود على التصدير باستثناء المنتجات الإستراتيجية كالنخيل والثروة الحيوانية والسلع الأثرية، حيث أن تحرير التجارة الخارجية كانت أحد الشروط المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون، كما عرفت هذه المرحلة عدة تخفيضات في الرسوم الجمركية من 60 % سنة 1996 إلى 45 % سنة 1997.

**4.2. تطور التجارة الخارجية للجزائر:**

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة حيث سجل رصيدا موجبا في السنوات من 2009 إلى غاية 2014 و حقق رصيدا سالبا في السنوات الموالية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم 01 :تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2009 - 2019) :**

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري | نسبة التغطية |
|---|---|---|---|---|
| 2009 | 45194 | 39294 | 5900 | % 115,02 |
| 2010 | 57053 | 40473 | 16580 | % 140,97 |
| 2011 | 73489 | 47247 | 26242 | % 155,54 |
| 2012 | 71866 | 50376 | 21490 | % 142,66 |
| 2013 | 64974 | 55028 | 9946 | % 118,07 |
| 2014 | 62886 | 58580 | 4306 | % 107,35 |
| 2015 | 35219 | 51702 | 16483- | % 68,12 |
| 2016 | 29943 | 46727 | 16784- | % 64,08 |
| 2017 | 34761 | 45953 | 11192- | % 75,64 |
| 2018 | 41797 | 46330 | 4533- | % 91,21 |
| 2019 | 35824 | 41934 | 6110- | % 85,42 |

**المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS**

من خلال تحليل الجدول يتضح أن الميزان التجاري قد حقق فائضا تجاريا خلال الفترة 2010 -2014 ويرجع ذلك لزيادة حصيلة صادرات المحروقات، التي تعود بدورها إلى ارتفاع أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل، حيث في سنة 2010 سجلت صادرات بقيمة 57.05 مليار دولار و فائض تجاري قدره 16.58 مليار دولار، أما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات زيادة قدرها 16.43 مليار دولار بينما لم تتجاوز الزيادة في قيمة الواردات 6.77 مليار دولار. وفي سنة 2013 بلغت الصادرات الجزائرية 64,97 مليار دولار.

أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 55,02 مليار دولار مقارنة مع سنة 2012، أما في سنة 2014 حققت الجزائر فائضا يقدر بـ 4.30 مليار دولار والسبب الرئيسي هو التراجع في قيمة الصادرات بـ 62.88 مليار دولار و زيادة الواردات بقيمة 58.58 مليار دولار، وفي سنة 2015 سجلت عجز يقدر بـ 16,48. مليار دولار وهذا راجع إلى الانخفاض المحسوس في الصادرات بقيمة 35,21 مقارنة بقيمة 62.88 مليار دولار سنة 2014، أما في سنة 2016 فقد بلغ العجز التجاري للجزائر 16,78 مليار دولار نتيجة لزيادة انخفاض الصادرات بقيمة 29,94 مليار دولار ورافقه الانخفاض المحسوس أيضا للواردات بقيمة 46,72 مليار دولار مقارنة بـ 51,70 مليار دولار سنة 2015 و يعود السبب الرئيسي لانخفاض الواردات إلى سياسة منع الاستيراد التي أقرتها الحكومة الجزائرية بـ 10.86 مليار دولار و5.02. مليار دولار على التوالي، كما سجلت سنة 2019 انخفاض الواردات يقابله انخفاض في قيمة الصادرات بالنسبة لسنة 2018 و عجز تجاري يقدر بحوالي 6,11 مليار دولار.

**5.2. إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر (2017-2018):** (وزارة التجارة و ترقية الصادرات ، 2018)

قدر العجز التجاري للجزائر بـ410 مليون دولار أمريكي خلال شهر جانفي 2018 مقابل 1.08 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2017 أي بانخفاض قيمته 674 مليون دولار ما يمثل تراجع عجز بنسبة 62.2 %، حسب ما صدر من الجمارك الجزائرية.

وأفاد المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك أن صادرات البلاد ارتفعت إلى 3.378 مليار دولار خلال الشهر الأول من السنة الجارية مقابل 2.98 مليار دولار في يناير 2017، أي بارتفاع نسبته 13.35 % ما يمثل زيادة بـ398 مليون دولار.

في حين انخفضت الواردات (حسب ذات المصدر) إلى 3.788 مليار دولار في جانفي الماضي مقابل 4.064 مليار دولار خلال جانفي 2017 أي بانخفاض قدر ب 276 مليون دولار (-6.8 % ).

كما أفاد المركز بأن الصادرات غطت الواردات بنسبة 89 % خلال شهر جانفي الفارط مقابل 73 % في شهر جانفي 2017. وهذا وفقا للجدول التالي:

**الجدول رقم 02 : تطور الميزان التجاري لشهر جانفي 2017-2018**

**الوحدة: مليون دولار**

| الفترة | جانفي 2017 | جانفي 2018 |
|---|---|---|
| الصادرات | 2980 | 3378 |
| الواردات | 4064 | 3788 |
| الميزان التجاري | -1084 | -410 |
| نسبة التغطية % | 73 | 89 |

**المصدر: معطيات مديرية الجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي.**

ومثلت المحروقات اغلب المبيعات الجزائرية في الخارج في يناير 2018 ( 93،84% من الحجم الإجمالي للصادرات)، حيث بلغت 3،17 مليار دولار مقابل 2،77 مليار دولار، أي بارتفاع قدره 400 مليون دولار (+14.23 % ). وبلغت الصادرات خارج المحروقات، التي تبقى هامشية، 208 مليون دولار مقابل 205 مليون دولار في يناير 2017 (+1،5% ).

وتمثلت الصادرات خارج المحروقات في المنتجات النصف مصنعة بـ 166 مليون دولار (مقابل 174 مليون دولار)، و المواد الغذائية بـ 30 مليون دولار (مقابل 22 مليون دولار)، والمواد الخام 5 مليون دولار (نفس المبلغ في يناير 2017)، والمعدات الصناعية بـ 5 مليون دولار (مقابل 3 مليون دولار) ومواد الاستهلاك الغير الغذائية 2 مليون دولار (مقابل 1 مليون دولار). و هذا ما يبينه الجدول التالي :

**الجدول رقم 03 : الصادرات الجزائرية نحو الخارج لشهر جانفي 2017-2018.**

**الوحدة : مليون دولار**

| الصادرات | جانفي 2017 | جانفي 2018 |
|---|---|---|
| المواد الغذائية | 22 | 30 |
| المحروقات | 2775 | 3170 |
| المواد الخام | 5 | 5 |
| المنتجات النصف مصنعة | 174 | 166 |
| المعدات الزراعية | 0,03 | - |
| المعدات الصناعية | 3 | 5 |
| مواد الاستهلاك الغير غذائية | 1 | 2 |
| المجموع | 2980 | 3378 |

**المصدر: معطيات مديرية الجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي.**

أما فيما يخص الشركاء التجاريين، فقد اعتلت إسبانيا صدارة ترتيب أهم زبائن الجزائر في جانفي الفارط، متجاوزة إيطاليا، التي كانت أول زبائن الجزائر في السنوات الأخيرة، إلى المركز الرابع.

وبهذا، كان الزبائن الخمس الأوائل للجزائر في يناير 2018، إسبانيا بـ 461 مليون دولار (13،6%) من إجمالي الصادرات الجزائرية متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية بـ 419 مليون دولار (12،4%)، بريطانيا بـ 390 مليون دولار (11،5%)، وإيطاليا 384 مليون دولار (11،3%) و فرنسا بـ 315 مليون دولار (9،3%).

وبالنسبة لأهم الممونين للجزائر، فتأتي الصين في المقدمة بـ 464 مليون دولار (12،2% من الواردات الجزائرية)، متبوعة بفرنسا بـ 414 مليون دولار (10،9%)، وإيطاليا بـ 365 مليون دولار (9،6%)، وإسبانيا بـ 278 مليون دولار (7،3%) وألمانيا بـ 245 مليون دولار (6،4%).

### 3. المنظمة العالمية للتجارة وإدارة النظام التجاري الدولي:

بالنظر إلى النقائص التي حددتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، و بما أنها تعد نص قانوني لا أكثر مما يضعف قيمتها الإلزامية، كذلك لكونها تقتصر على السلع فقط دون الخدمات في التجارة الدولية، بالإضافة إلى ما يتمتع به جهاز تسوية المنازعات بها من بطئ وعدم فاعلية، وبالنظر إلى معظم هذه الأسباب و غيرها حلت منظمة التجارة العالمية محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وهي جهاز يتمتع بالشخصية القانونية الحقيقية، والتي تم إنشائها وفقا للقواعد القانونية المعتمدة في القانون الدولي العام.

#### 1.3. لمحة عن أوضاع التجارة الدولية ( مؤتمر بريتون وودز): (معرفة)

نظام بريتون وودز Bretton Woods system ، هو نظام إدارة نقدي أسس قواعد للعلاقات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى في العالم في منتصف القرن العشرين. كان نظام بريتون وودز أول نموذج لنظام نقدي قابل بالكامل للتفاوض يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول المستقلة.

وجد ممثلو الدول المجتمعة في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 أن قاعدة الذهب لم تكن مرنة ولم تساعد على تجاوز الأزمات الاقتصادية، مما جعلهم يقررون الاستعاضة عنها بنظام جديد سمي نظام بريتون وودز مبني على أساس تحديد سعر لكل عملة مقابل كل من الدولار والذهب. ووفقاً لهذا النظام فقد أصبحت أسعار الصرف ثابتة وقابلة للتعديل في الوقت نفسه. فحين تجد الدولة المعنية أن قيمة عملتها قد ابتعدت كثيراً عن مستوى الأسعار السوية أو الصحيحة فإن لها الحق أن تتفق مع صندوق النقد الدولي الذي أُحدث في بريتون وودز لتعديل قيمة عملتها. وهكذا نجد أن الفارق الأساسي بين نظام بريتون وودز ونظام قاعدة الذهب هو أن نظام بريتون وودز يعطي إمكانية الاتفاق على تغييرات أسعار الصرف بين الدول بالتفاهم والتعاون. فنظام بريتون وودز هو نظام ثابت إلا أنه مرن وقابل للتعديل.

واستعداداً لبناء نظام اقتصادي دولي، في الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال مستعرة، اجتمع 730 مندوب من جميع دول الحلفاء الـ44، في فندق ماونت واشنطن ببلدة بريتون وودز، نيوهامبشر الأمريكية، للمشاركة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة .توافد المشاركون من 1-22 يوليو 1944، ووقعت الاتفاقية في اليوم الأخير للمؤتمر.

ومن أجل إنشاء نظام للقواعد، المؤسسات وإجراءات لتنظيم النظام النقدي الدولي، قام المخططون في بريتون وودز بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يعتبر اليوم جزءاً من مجموعة البنك الدول، بدأت هذه المنظمات في العمل عام 1945 بعد تصديق عدد كافي من البلدان على الاتفاقية.

كانت الملامح الرئيسية لنظام بريتون وودز هي إلزام كل بلد بوضع سياسة نقدية تحافظ على سعر الصرف بربط عملتها بالدولار الأمريكي، وقدرة صندوق النقد الدولي للتصحيح المؤقت لموازين المدفوعات.

في 15 أغسطس 1971، أنهت الولايات المتحدة من جانب واحد قابلية تحويل الدولار الأمريكي للذهب أدى هذا إلى نهاية نظام بريتون وودز وأصبح الدولار عملة إلزامية، يعرف هذا باسم "صدمة نيكسون"، الذي خلق وضع أصبح فيه الدولار الأمريكي عملة احتياطية تستخدمها الكثير من الدول، في الوقت نفسه أصبحت الكثير من العملات الثابتة مثل الجنيه الإسترليني يمكن تعويمها بحرية.

**2.3. التوجهات نحو تحرير التجارة العالمية:** (النحراوي أيمن، 2009، الصفحات 17-19)

تعزى معطيات النظام التجاري الدولي الجديد الذي يأخذ به العالم في الوقت الراهن إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ( الغات )، التي تعتبر بمثابة معاهدة تجارية دولية متعددة الأطراف، تم إبرام أولى مراحلها في 30 أكتوبر عام 1947، و تم البدء في التنفيذ الفعلي لها منذ الأول من يناير عام 1948، و تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والغير جمركية التي تحد من حرية انسيابها بين الدول، وقد أجريت على الاتفاقية العديد من التعديلات من خلال عقد ثمان جولات من المفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف، حيث هدفت هذه الجولات إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية و تبادل التخفيضات الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية و الحد من العوائق و القيود التي تحول دون تنمية و تطوير التجارة الدولية فيما بينها، و تعتبر جولة أوروجواي التي بدأت في سبتمبر 1986 أهم جولة من المفاوضات، وانتهت بالتوقيع على الوثيقة النهائية في مراكش سنة 1994، و قد تم بموجب هذه الاتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية التي بدأت في ممارسة أعمالها من أول يناير 1995، حيث تهدف إلى تنظيم و تسهيل حرية انسياب التجارة العالمية في السلع والخدمات، والحد من الإغراق وتنظيم التجارة، والدعم في قطاع المنسوجات والزراعة، وحقوق الملكية الفكرية، واتفاقية الخدمات، والاستثمارات الأجنبية وغيرها، وتغطي هذه الاتفاقية ما يقارب 95% من حجم التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات المختلفة.

**3.3. من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

ترجع فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة إلى مؤتمر هافانا سنة 1947، غير أن رفض الولايات الأمريكية المتحدة لفكرة إنشائها أدى إلى تعويضها بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ( الغات )، و في سنة 1994 أتت الفرصة المناسبة لإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعتبر من أهم انجازات جولة الأوروجواي، و تم تأسيسها وبدء عملها رسميا في الأول من جانفي 1995.

**1.3.3 المراحل والجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO/OMC):**

منذ التوقيع على اتفاقية إنشاء الغات سنة 1947 وإلى غاية سنة 1993 دخلت الدول الأعضاء في مفاوضات وجولات كانت على مراحل نلخصها في الجدول التالي :

**الجدول رقم 04 : جولات اتفاقية الغات**

| السنة | اسم الجولة | عدد الدول المشاركة | موضوع الجولة |
|---|---|---|---|
| 1947 | جنيف | 23 | 104 اتفاق حول التعريفات الجمركية |
| 1949 | آنسي | 33 | 147اتفاق جديد حول التعريفات الجمركية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1951 | توركاي | 34 | -تخفيض الرسوم الجمركية ب 25 %عن ما كانت عليه في سنة 1948<br>- زوال نظام الحصص |
| 1956 | جنيف | 22 | -تخفيضات في الرسوم الجمركية<br>- انضمام اليابان للغات في سنة 1955 |
| 1962-1960 | ديلون | 35 | 49 اتفاق لتخفيض الرسوم الجمركية |
| 1967-1964 | كينيدي | 48 | -تخفيض في الرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 30 %و 50% فيما يخص المنتجات الصناعية<br>- اتخاذ قرارات مكافحة الإغراق |
| 1979-1973 | طوكيو | 99 | - تخفيض الرسوم الجمركية ب 34%<br>- اتخاذ إجراءات مكافحة الإغراق |
| 1993-1968 | أوروجواي | 125 | -التعريفات الجمركية بالإضافة إلى الإجراءات الغير جمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية |

**المصدر: (مسعداوي يوسف، 2010، صفحة 103).**

وقد حاولت الدول الأعضاء خلال كل جولة من الجولات السابقة العمل على خفض التعريفات الجمركية ومناقشة العوائق التجارية الأخرى بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها للتأقلم مع برنامج الاتفاقية، وفي هذا الصدد تم إنشاء مركز التجارة العالمي (I.T.C) سنة 1964 وعهد بإدارته إلى كل من الغات ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

بعد التوقيع على اتفاقية الغات مباشرة انضم عدد من الدول إليها ليصبح العدد 27 دولة، وقبيل سنة 1956 بلغ عدد الدول الموقعة 35 دولة، ثم ارتفع العدد قبيل نهاية 1963 إلى 62 دولة وهذه الدول تملك في مجموعها نحو 80% من تجارة العالم، ثم في أول ماي 1965 وصل العدد إلى 65 دولة إلى جانب انضمام 13 دولة ذات أوضاع خاصة ليصل العدد إلى 78 دولة، وخلال الفترة (1965 - 1993) ازداد عدد الدول الموقعة ليصل إلى 117 دولة، تملك في مجموعها نحو 95 % من تجارة العالم.

بعد انتهاء جولة أورغواي سنة 1993، اجتمع وزراء مالية واقتصاد وتجارة 117 دولة في مراكش (المغرب) في 1994/04/15 ليعلنوا قيام المنظمة العالمية للتجارة والتي تحل محل اتفاقية الغات، وليصبح قيامها رسميا ابتداء من أول يناير 1995، وقد اكتسبت صلاحيات اكبر من الغات كالتفتيش على كافة الدول في إطار حرية التجارة ومحاربة السياسات الحمائية، والاهتمام بمسائل الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، هذا وقد وصل عدد الأعضاء إلى 134 دولة إلى غاية شهر أفريل 1999،ثم إلى 143 دولة بعد انضمام الصين إلى المنظمة في 2001/12/11. (عمر حسين، 1997، صفحة 13).

**2.3.3 وظائف المنظمة :** لقد أوضحت المادة الثالثة من اتفاقية اورجواي و الموقعة في مراكش، الوظائف و المهام الرئيسة للمنظمة من أجل تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة، و تتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلي: (عبدالعزيز محمود؛ رانيا عمارة؛، 2008، صفحة 56)

- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بواسطة أجهزتها التي يقررها المجلس الوزاري، وبهذا تعتبر المنظمة محورا لمزيد من المفاوضات التي تتم بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف.

- إدارة ومراقبة السياسات التجارية، اعتمادا على القواعد التي تمت الموافقة عليها في مدينة مراكش عام 1994، والملحق رقم 03 التابع للاتفاقية، وذلك من أجل تقليل التعريفات الجمركية والحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، والوكالات التابعة لهما، لتحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، عبر هذه المنظمات الدولية (عبدالعزيز محمود؛ رانيا عمارة؛، 2008، صفحة 57).

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها.

- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.

- مراقبة و متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء. (Otmane BEKENNICHE, 2006, p. 107)

**3.3.3 مبادئ المنظمة:**

تتمثل أهم مبادئ المنظمة في النقاط التالية (سمير راجع؛ عبد العزيز محمد؛، 1997، الصفحات 15-17):

- **مبدأ عدم التمييز أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :** ويعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، فلا تمنح أي رعاية خاصة لدولة ما على حساب دولة أخرى. حيث أن كل دولة عضو تحصل على نفس المزايا التي يتم الاتفاق عليها ثنائيا بين باقي الدول الأعضاء.

- **مبدأ المعاملة الوطنية :** حيث أن كل دولة عضو في المنظمة ملزمة بمعاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء بنفس معاملتها للمنتجات المحلية المماثلة.

- **مبدأ التبادلية :** فكل تخفيض في القيود التعريفية أو غير التعريفية لعضو ما لا بد أن يقابله تخفيض من العضو الأخر.

- **مبدأ التفاوض :** فالمنظمة تعتبر إطارا للتفاوض حول الأحكام وتسوية النزاعات التجارية.

- **مبدأ الشفافية :** ويعني التزام الدول الأعضاء بالكشف عن كل المعلومات المتصلة بالتجارة.

- **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :** حيث تمنح للدول النامية الأعضاء معاملة تفضيلية خاصة وتعمل الدول المتقدمة على احترام ذلك.

**4. الجزائر: المعوقات و الفرص المتاحة (ثنائية الانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة).**

ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة ملحة، لذا وجب على الجزائر دراسة كل الجوانب المتعلقة بالانضمام للاستفادة من المزايا الممنوحة، و هو ما يمكن أن يساهم في تحسين اقتصادها والنهوض بالقطاع الإنتاجي وتعزيز المنافسة الدولية، وفي هذا المحور سنتطرق إلى محاولات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وأهم الفرص والمعيقات التي تعترض مسار الانضمام.

**1.4. الإجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة:** بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات منها طلب الانضمام وتحضير مذكرة الانضمام بالإضافة إلى الاجتماعات والمفاوضات، حيث تمت هذه الإجراءات كالتالي: (محفوظ لعشب، 2006، الصفحات 42-46)

**1.1.4. طلب الانضمام :**

-تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبها لتتحصل على صفة عضو مراقب، بعدها تشكل المنظمة فريق عمل تحت رئاسة دولة عضو في المنظمة لتقوم بدراسة الطلب ويقدم فريق العمل توصياته للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري وهذا وفقا للمادة 21 من اتفاقية تأسيس المنظمة.

-في محاضرة انعقدت بتاريخ الثامن من شهر مارس 2003 بالجزائر وبحضور وزير التجارة وعدد كبير من الخبراء والمقاولين صرح السيد كارلوس بيريز دالكاستيلو رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة بأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

**2.1.4. تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية.**

- قدمت الجزائر طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والرسوم (الغات) رسميا سنة 1987 ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، أجلت موضوع الانضمام إلى غاية نهاية 1994 وبداية سنة 1995 لتطلب من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار، وقد ترتب عن تأخر الجزائر في الانضمام حرمانها من الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة 5 سنوات للدول السائرة في طريق النمو.

- تلك المذكرة أظهرت حوالي 500 سؤال صدرت أساسا عن الدول التي تربطها علاقات تجارية هامة مع الجزائر مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و أستراليا. لقد أجابت الجزائر على هذه الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفوضات التي جرت في شهر أفريل 1998 بجنيف.

**3.1.4. الاجتماعات الخاصة بفريق العمل:**

- يركز فريق العمل عند استغلاله لنظام التجارة الخارجية للدولة على مدى مطابقة قوانين الدولة طالبة الانضمام مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح وفي إطار تلك المعالجة يقدم الفريق أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى إجابات عنها بنفس الشكل.

- وأجابت الجزائر في هذا الإطار على حوالي 1000 سؤال تتعلق أساسا بالزبائن و الموردين، إن الأسئلة المطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية قد أجابت عنها الجزائر في ديسمبر 1997 وكذلك قد ردت عن الأسئلة التي طرحها الاتحاد الأوروبي في سنة 1997 و1998.

**4.1.4. المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف:** (ليندة بلحارث، 2014، صفحة 44) .

دخلت الجزائر في نوعين من المفاوضات متعددة وثنائية الأطراف، حيث يقع على عاتقها شرح السياسة التجارية والاقتصادية ذات الصلة باتفاقيات مختلف جوانب المنظمة العالمية للتجارة، حتى يسمح لها بالشروع في المفاوضات.

- **مفاوضات متعّددة الأطراف:** تلّقت فيها أيضا مجموعة من الأسئلة الكتابية والشفهية حول نظام الأسعار، وميزان المدفوعات، والتعريفة الجمركية والمبادلات الخارجية، مع الدعم الموجه لبعض القطاعات. وقد أجابت الجزائر عن هذه الأسئلة بكل شفافية.

- **المفاوضات ثنائية الأطراف:** إذ تعقد مع كل دولة عضو داخل المنظمة على حدة، وتمّ التفاوض فيها حول تحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الجمارك وتوصف مثل هذه المفاوضات بالثنائية، نظرا لخصوصية مصالح كل دولة، وغالبا ما تكون معقدة مقارنة بالمتعددة الأطراف.

**2.4. محاولات وجولات الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية:**

مهما تكن طبيعة المفاوضات، فإن الجزائر مرت على مجموعة من الجولات ولا تزال، وهي كالتالي:

**1.2.4. الجولات:** مرت الجزائر من خلال سعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية على عدة جولات متمثلة فيما يلي: (زرقين عبود؛ الطاهر توايتية؛، 2013، الصفحات 152-153)

- **الجولة الأولى:** انعقدت في مارس 1996 ومن أبرز المواضيع التي ناقشتها : إيداع طلب الانضمام في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) في إطار اتفاق التمويل الموسع. قدمت في هذه الجولة الحكومة الجزائرية سنة 1996 مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري الخارجي والنظام المؤسساتي بما في ذلك التنظيم السائد في المحاكم، وقد وزع هذا الملف على كل أعضاء المنظمة.

أسست في هذه الجولة لجنة دائمة في أكتوبر 1996، برئاسة وزير التجارة، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة، حيث تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

- **الجولة الثانية:** بدأت مفاوضات هذه الجولة سنة 1999، وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور حول مختلف القطاعات، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، وتم تأجيلها إلى تاريخ لاحق. وخلال هذه الجولة استفاد الوفد الجزائري من دورات تكوينية في السياسات التجارية بمقر المنظمة ووجهت انتقادات حول الملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة وتم تعيين السيد "حميد تمار" على رأس وزارة التجارة لإعادة صياغة ملف طلب العضوية.

- **الجولة الثالثة:** انعقدت في فيفري 2002، وتم في هذه الجولة تحرير كل من قطاع الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم، كما تم التطرق إلى اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ليجعل الجزائر اقتصادها مفتوح وقادر على المنافسة الأجنبية وهو ما يساعدها على تسريع عملية الانضمام. وجهت في هذه الجولة عدة انتقادات للسياسة الاقتصادية الجزائرية لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى مع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية من قبل المنظمة.

- **الجولة الرابعة:** انعقدت في نوفمبر 2002 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في: إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة، إثارة مواضيع حول التسعيرة الجمركية، والإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهي ( 5%، 15%، 30%) مع تساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى، (30%)، كما أقر إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة، وإعداد ومناقشة 12 نص قانوني وتم الموافقة على 11 منها من طرف أعضاء المنظمة.

- **الجولة الخامسة:** انعقدت في مارس 2003 وضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضو ممثلون لـ 23 وزارة، حيث أكد السيد "نورالدين بوكروح "وزير التجارة أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل

المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا وخلق مجالات إنتاج جديدة، بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الجولة السادسة:** انعقدت في جانفي 2004 ومن أهم أبرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في طلبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، وهذا ما دفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العمالية والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الخريفية قاد"بوكروح" الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد مؤتمر" كانكن "الذي جمعت وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء، حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية التي أمر بها "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة، العلامات التجارية حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع، وزيادة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الجولة السابعة:** انعقدت في نوفمبر 2004 ومن أهم أبرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في طلب الوفد الأمريكي برفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر، لكن الجزائر رفضت هذا المقترح، لأن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم، والمنافسة النزيهة تقتضي بأن تتمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها. تلقت الجزائر حتى نهاية هذه الجولة أكثر من 3000 سؤال مكتوب واختتمت المفاوضات الثنائية مع خمسة دول ( البرازيل، الأورجواي كوبا، فنزويلا، سويسرا).

- **الجولة الثامنة:** انعقدت في فيفري 2005 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في استخلاف "ديكا ستيلو" بـ"غيلار موفاليس" من "الأورجواي "لمناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 15 جانفي 2005، والذي مفاده تحديد 11 قطاعا في مجال الخدمات و161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه. في هذه الجولة تم الرد على معظم الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة وحل عدد من القضايا رغم مرور سبع جولات من الحوار إلا أنها مازالت بعض المسائل العالقة من بينها سياسة الخوصصة، والمقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات.

- **الجولة التاسعة** (ليندة بلحارث، 2014، الصفحات 145-151): تم عقدها في جويلية 2005 بجنيف، وتلقت الجزائر خلالها وابلا آخر من الأسئلة، حول مواضيع مختلفة، تكاد تكون متشابهة مع سابقاتها لاسيما في مجال التجارة الخارجية، مع استمرارية المفاوضات الثنائية بعد الرّد على أسئلة أعضاء المنظمة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وقد تلقت الجزائر في هذه الجولة الضوء الأخضر للموافقة الرسمية من المنظمة لإعداد محضر الانضمام الذي سيحّدد لا محالة انضمام الجزائر إلى المنظمة، كما عرفت هذه الفترة إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحرير تبادل السلع بين الطرفين.

- **الجولة العاشرة :** كانت مرتقبة في أفريل 2006، على أن تكون هذه السنة هي السنة المرتقبة للانضمام النهائي.

لقد تمّ خلال هذه الجولة الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بنظام رخص الاستيراد، والعوائق التقنية والجبائية، وحقوق الملكية الفكرية، وهي آخر الأسئلة التي طرحت من بين 1500 سؤال التي أجابت عنها الجزائر منذ انطلاق المفاوضات، لاسيما المتعلقة بالتشريعات والتنظيمات التي تسيّر الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى دراسة بعض القرارات المتخذة كقرار منع استيراد الخمور.

- **الجولة الحادية عشر:** تلقت الجزائر أسئلة جديد قبل 15 فيفري 2008 من طرف الدول الأعضاء بالمنظمة التي لم يتم الاتفاق الثنائي معها، على أن يتم الردّ على هذه الأسئلة في جوان من نفس السنة والتي كان يرتقب دائما أن تكون الأخيرة كالعادة.

لقد أبدت 31 دولة مساندتها ودعمها القوي لانضمام الجزائر إليها و من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي الذي قرّر قدوم محافظه إلى الجزائر يومي 3 و4 فيفري 2008 لإتمام المفاوضات مع المجموعة الأوربية والتوقيع على الاتفاق معها، في حين تحفظت بعض الدول الأخرى إلى غاية إجابة الجزائر عن جميع الأسئلة المطروحة عليها، لاسيما مسألة تحرير بعض القطاعات كقطاع السمعي البصري الذي قررت السلطات الجزائرية إحالته على وزارة الاتصال، ومسألة ازدواجية تطبيق أسعار الغاز داخليا وخارجيا، وكيفية عمل وتمويل المؤسسات العمومية.

- **الجولة الثانية عشر:** تم عقدها في أفريل 2013 بجنيف، لدراسة مشروع التقرير المعدل خلال الجولة الحادية عشر حول النظام التجاري الجزائري، لاسيما نظام رخص الاستيراد والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة وتنفيذ الإجراءات الصحية لاسيما ما تعلق بالصحة النباتية وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية وعمليات الخوصصة وبعض المسائل المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة، مع الاستمرار في إبرام مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.

- **الجولة الثالثة عشر:** وكانت قد حددت خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، حيث كان ينتظر من هذه الجولة أن تكون حاسمة، وأنه سيحدد بموجبها تاريخ الانضمام، وذلك بعد التأكيد على أن مسار المفاوضات يعرف تقدما سريعا وملحوظا، أين تم تحضير الأجوبة للأسئلة التي طرحتها العديد من الدول في إطار اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف.

- كما أنشأت وزارة الخارجية " **المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي**"، مكلفة بالمسائل المتعددة الأطراف ذات طابع اقتصادي ومالي و تجاري، وتضم هذه المديرية العامة "**مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية**" التي تتكفل، على وجه الخصوص بما يلي: (وزارة الشؤون الخارجية)

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.
- المساهمة في وضع سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- توفير المعلومات والتحاليل الاقتصادية الضرورية لدخول الأسواق الخارجية ودعم المؤسسات الجزائرية في جهودها بهذا الخصوص.
- تحضير مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والهيئات الجزائرية.
- الاستماع لانشغالات الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، في القطاعين العام و الخاص، وتسهيل ربطهم لاتصالات في مجال الأعمال مع الشركاء الأجانب بدعم من ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية؛
- كما دعمت الوزارة ممثلياتنا الدبلوماسية بالخارج بموظفين مؤهلين للقيام بأنشطة متعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، و يقدم المعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية، في إطار تكوين الأعوان الدبلوماسيين الجزائريين من الشباب، تكوينا متخصصا في الوظائف الاقتصادية والتجارية.

- من جهة أخرى، عكفت الوزارة على المشاركة بصفة منتظمة في تنظيم المعارض بالخارج من أجل التعريف بالمنتوج الوطني وفي جهود جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسمح بنقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يساهم في تحسين تنافسية منتوجاتنا على المستوى الدولي.

- تنظم الوزارة، عن طريق الممثليات الدبلوماسية بالتعاون مع مختلف الفاعلين الجزائريين والأجانب، ورشات ولقاءات لرجال أعمال، كما تم تأسيس مجالس أعمال مع عدد هام من البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا، فضلا عن تنظيمها لأيام إعلامية حول الإمكانيات التي يزخر بها اقتصادنا الوطني، بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ترقية المبادلات التجارية الدولية لبلادنا.

**3.4. ثنائية الانفتاح الصعب: المعوقات والفرص المتاحة.**

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتضمن مزايا وكذلك سلبيات يجب على الجزائر تقييمها من أجل التفاوض بشكل جيد حول بنود انضمامها لهذه المنظمة.

**1.3.4 معوقات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :** من الواضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في تأخير انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وأن الخطوات المتخذة من طرف الجزائر لم ترقى لمستوى المعايير الدولية المعتمدة للانضمام للمنظمة رغم سعيها الدائم للانضمام منذ سنة 1996، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، وذلك راجع إلى مجموعة من العوائق التي تحول دون انضمامها نذكر منها ما يلي: (قويدر و براهيمي، 2005، صفحة 78)

- إن الحرية التجارية حسب مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى رفع الحماية على نوع من الصناعات الناشئة و هو ما ينعكس على معدل التصنيع الذي يؤثر على الدخل ويؤدي إلى طرد العمال.

- أصبح التعامل في الاقتصاديات العالمية تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات المندمجة فكيف يمكن لاقتصاديات ناشئة مواجهة ذلك.

- خفض الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من ايراداتها.

- إن رفع الدعم عن السلع الزراعية فيه خطر على المستهلك و الصناعة الجزائرية ذات المدخلات الزراعية.

- قامت الدول المتقدمة بتحرير منتجات السلع التي تمتلك فيها أفضلية و لم تتحمس إلى تحرير أسواق السلع التي تملك فيهادول العالم الثالث أفضلية نسبية كالمنسوجات، والمنتجات الزراعية التي ما زالت تدعمها.

- إن تحرير قطاع الخدمات في الدول المتقدمة جاء نتيجة إحساس الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و اليابان خاصة بمدى مساهمته في الدخل ولكن الوضعية في الجزائر ليست كذلك لأن اغلب القطاعات الخدمية الكبرى حساسة وإستراتيجية.

- التخوف من أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي يقصد بها الحرية التجارية وفتح الأسواق طرقا أخرى لحماية الدول المتقدمة لأسواقها وفتح أسواق الدول النامية والسيطرة عليها.

**2.3.4. الفرص المتاحة للجزائر بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية:** إن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية من شأنه أن يخلق فرص عديدة للجزائر لذلك وجب عليها استغلالها وذلك بوضع استراتيجيات واضحة المعالم تعمل على دمج اقتصادها الوطني بالاقتصاد العالمي، و فيما يلي سنتطرق لبعض الفرص التي قد تنجم من وراء انضمامها للمنظمة: (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2021)

- إن الجزائر قد نجحت في رفع عديد التحفظات التي أبدتها المنظمة العالمية للتجارة والتي كانت تعيق انضمامها، خاصة الانفتاح على الاستثمار، سيما مع إلغاء قاعدة 51/49 باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية.
- إن قواعد التبادل الحر "المنصفة" التي كرستها منظمات على غرار المنظمة العالمية للتجارة ستسمح للجزائر بـ"غزو" الأسواق الأجنبية مما سيتطلب "دفع" للآلة الإنتاجية.
- تشجيع الإنتاج الوطني سيما من المتعاملين الاقتصاديين الخواص النشطين في مجالي السلع والخدمات، والذين يجب أن يعتمدوا على رؤوس أموالهم وليس على أموال الدولة.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيشكل "الجيل الثالث من الإصلاحات" و التي ستنعكس من خلال الاندماج الدولي و القاري و الإقليمي.
- إن الاتفاقات القارية و الإقليمية التي وقعتها الجزائر على غرار اتفاقية التبادل الحر الإفريقية أو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر أو كذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تشكل "محركات" تسمح لها بالانضمام إلى اتفاقيات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة.
- الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الشركات الكبرى. (قويدر و براهيمي، 2005، صفحة 79)
- الكفاءات الإدارية التي يمكنها أن تساهم في دعم القدرة البشرية للمؤسسات الوطنية.
- استغلال المؤسسات الوطنية لهذه الكفاءات و القيام بشراكة معها.
- الاستفادة من فتح الأسواق الخارجية و محاولة امتلاك حصة فيها.
- الاستفادة من الاستثناءات التي يمنحها الانضمام في تحقيق الأفضلية وتأهيل النسيج الصناعي والخدماتي خاصة.

انه من المبكر تقييم آثار الانضمام بشكل موضوعي ومتعمق و بأسلوب كمي، إلا أنه يبقى دائما من حق الجزائر إذا صارت عضوا، اتخاذ بعض التدابير و فرض قيود أمام التجارة إما بالتشاور الجماعي في إطار المنظمة أو بصفة إنفرادية منها أساسا:

- مبدأ ضمان السلامة.
- الاستثناءات العامة المتعلقة بالصحة و الرفاهية .
- التلوث و تنظيم عمليات التصنيع.
- فرض قيود لمواجهة الممارسات غير الشرعية للأعمال.
- الاستثناءات المقررة لصالح ميزان المدفوعات و تقلبات سعر الصرف.
- الاستثناءات المتعلقة بمواجهة الإغراق.

كما يمكن أن تستفيد من الترتيبات الخاصة بالدول النامية سواء ما تعلق بفترات السماح أو الترتيبات الخاصة بالنسيج والملابس أو الترتيبات الخاصة بالتضرر من انفتاح التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية.

**5. خاتمة :**

يعتبر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من بين أولويات الجزائر، لذلك قامت بإجراء العديد من الإصلاحات اقتصادية بغرض محاولة إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، ولكن ضعف الاقتصاد الوطني واعتماده المطلق على قطاع المحروقات، و بالإضافة إلى عجز المؤسسات الوطنية في المنافسة حتى في السوق المحلي، يمكن أن يتسبب في انعكاسات سلبية من جراء عملية الانضمام على قطاع التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني ككل.

و هذا لا ينفي وجود بعض الفرص و الإيجابيات التي يمكن أن تنجم عن هذا الانضمام و التي من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن الحصول على بعض المزايا التي من شأنها تخفيف الانعكاسات السلبية، و تساعد الجزائر على دمج اقتصادها الوطني بالاقتصاد العالمي.

و ما يمكن أن نؤكد عليه في الختام هو أن الجزائر لا يمكن أن تبقى في معزل و لا تندمج في المسار الاقتصادي العالمي الحالي، هذا و يتوجب على الجزائر تأسيس إستراتيجية قائمة على رؤية واضحة لأهدافها التنموية لتحقيق الانفتاح التجاري، و على هذا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بقدر ما يطرح من تخوفات يمكن كذلك أن يفتح بابا آخر لانطلاقة جديدة للمؤسسات الوطنية في سياق بحثها عن التنافسية.

**6. النتائج و التوصيات:**

مما سبق توصلنا لعدة توصيات واقتراحات لاستكمال الجزائر لمسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بطريقة صحيحة نضعها في النقاط التالية:

- إن فتح السوق بدون الاندماج في سلسلة القيم العالمية، جعل الجزائر "مجرد بلد مستورد"، حيث أنه من الضروري حماية المؤسسات الوطنية "من دون اللجوء إلى غلق السوق"، وذلك بإزالة العراقيل وتشجيع ازدهار القطاع الخاص في ظل مناخ استثمار مناسب والتشاور معها بشأن الاتفاقيات التجارية الموقعة، وإعلامها بتفاصيل هذه الاتفاقيات وكيفية حماية حقوقها ضمن التجمعات الجهوية التي انضمت إليها الجزائر.
- فتح مشاورات واسعة مع كل الهيئات والقطاعات المعنية على المستوى الوطني، لعدم الإضرار بالمصالح الوطنية حتى يشعروا أن المفاوضات تتم بطريقة شرعية.
- إن "75 بالمائة من نتائج المفاوضات تتحدد قبل الجلوس على الطاولة"، وهو ما يتطلب المعرفة الجيدة بـ«مناطق الاتفاق الممكنة"، والحصول على كل المعلومات وكذا تحديد "الخطوط الحمراء"، على أساس المشاورات الوطنية.
- ضرورة الاطلاع على التجارب التي خاضتها الدول الأخرى، مع التركيز على تلك التي استكملت مسار انضمامها مؤخرا، كالباهاماس. وضرورة دراسة ملفات هذه الدول "بدقة" والتساؤل عن مدى إمكانية تطبيق اتفاقها على الوضع في الجزائر، في حال تم تكييفه مع المعطيات الوطنية.
- الأهمية البالغة التي يجب أن يوليها الفريق المفاوض، للأسئلة التي يوجهها أعضاء منظمة التجارة العالمية، حيث أنه يمكنها أن تعطي معلومات حول القطاعات التي تجذب هذه البلدان، ومن تم معرفة القطاعات التي يمكنها جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- حسن اختيار القطاعات التي سيتم تطويرها، والاتجاه نحو الفروع المستقبلية لاسيما ما تعلق باقتصاد المعرفة والطاقات المتجددة، التي تمثل "قطاعات صاعدة" يمكن للجزائر أن تندمج فيها سريعا عبر استثمارات محلية وأجنبية.

## 7. قائمة المراجع :

### أولاً: المراجع باللغة العربية


النحراوي أيمن. (2009). لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، (ط 01). الاسكندرية:

بغداد كربالي. (2005). نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية (08).

حيدوش عاشور. (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ( 1990 - 2014 ). مجلة معارف ، 10 (19).

راتول محمد. (2001). العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري. تأليف الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية يومي 13 و 14 ماي (المحرر)، جامعة سكيكدة. سكيكدة.

زرقين عبود؛ الطاهر توايتية؛. (2013). آثار و انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. مجلة العوم الاقتصادية و التسيير و العوم التجارية (10).

سمير راجع؛ عبد العزيز محمد؛. (1997). التجارة العالمية و جات 94، مكتبة الاشعاع، (ط 2). الاسكندزية:.

عاشور حيدوش. (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ( دراسة قياسية للفترة 1990 - 2014). مجلة معارف ، 10 (19).

عبدالعزيز محمود؛ رانيا عمارة؛. (2008). تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، (المجلد 01). الاسكندرية:.

عبدالقادر مطاي ؛ عمر دلال فؤاد؛. (2019). أثر سياسة الانفتاح على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، 01 (13).

عمر حسين. (1997). الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث ، (ط 01). القاهرة :.

عياش قويدر، و عبدالله براهيمي. (2005). آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 02 (02)، 49- 84.

ليندة بلحارث. (2014). تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني و التجارة. ، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة) ، 08 (17)، 137-159.

محفوظ لعشب. (2006). المنظمة العالمية للتجارة . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

مسعداوي يوسف. (2010). دراسات في التجارة الدولية، دار هومة ، الجزائر:.

معرفة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 06، 2022، من نظام بريتون وودز: https://www.marefa.org/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86_%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2/simplified

وزارة التجارة و ترقية الصادرات . (18 02، 2018). تاريخ الاسترداد 30 05، 2022، من احصائيات و حصائل: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1

وزارة الشؤون الخارجية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 04، 2022، من http://www.mae.gov.dz/news_article/2970.aspx 23/04/2022

وكالة الأنباء الجزائرية . (12 أكتوبر ، 2021). تاريخ الاسترداد 23 أفريل ، 2022، من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح للجزائر ب غزو الأسواق الأجنبية: https://www.aps.dz/ar/economie/113907-2021-10-12-18-20-1823/04/2022 01:50


### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:


Otmane BEKENNICHE .(2006) .L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC .oran.